

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثامن عشر

جنيف، 16-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

تحليل طلب السنغال تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية*

قدمته اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (زامبيا وكندا والنرويج والنمسا)

1- صدقت السنغال على الاتفاقية في 24 أيلول/سبتمبر 1998 ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للسنغال في 1 آذار/مارس 1999. وأشارت السنغال في تقريرها الأولي عن الشفافية إلى وجود مناطق خاضعة لولايتها أو سيطرتها من المعروف أن ألغاماً مضادة للأفراد قد زُرعت فيها أو يُشتبه في أنها قد زُرعت فيها. واضطرت السنغال إلى تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها أو إلى كفالة تدميرها بحلول 1 آذار/مارس 2009. وتقدّمت السنغال بطلب إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف لعام 2008 لأجل تمديد الموعد النهائي المحدد لتدمير الألغام سبع سنوات، أي حتى 1 آذار/مارس 2016، ظناً منها أنها لن تتمكن من إنجاز ذلك بحلول ذلك التاريخ. ووافق الاجتماع التاسع بالإجماع على طلب التمديد.

2- وعند الموافقة على طلب السنغال في عام 2008، لاحظ الاجتماع التاسع للدول الأطراف أنه قد يكون من المؤسف أن الرؤية لم تتضح إلا قليلاً لدى السنغال فيما يتعلق بالتحدي الذي تواجهه، بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على بدء نفاذ المعاهدة، وأنها لم تتمكن من إزالة سوى النزر القليل من الألغام، غير أن هناك ظروفاً قاهرة حالت دون إحراز تقدم في أي عمل حتى عام 2005. ولاحظ الاجتماع كذلك أن المشجّع أن السنغال قد استخدمت عملية طلب التمديد للإشارة إلى أنها تتصرف الآن باستعجال أكبر. ولاحظ الاجتماع كذلك التزام السنغال بتنفيذ أنشطة المسح التقني ووضع إجراء للإلغاء قد يؤدي إلى تسريع وتيرة التنفيذ أكثر بكثير مما تشير إليه المدة الزمنية المطلوبة، إضافةً إلى تحقيق فعالية أكبر من حيث التكلفة.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة من قَدّمها.



- 3- وفي 20 حزيران/يونيه 2015، تقدمت السنغال إلى الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف بطلبٍ لأجل تمديد الموعد النهائي المحدد لها في 1 آذار/مارس 2016. وطلبت السنغال تمديدًا لخمس سنوات، أي حتى 1 آذار/مارس 2021. ووافق الاجتماع الرابع عشر على طلب التمديد بالإجماع.
- 4- وعند الموافقة على الطلب في عام 2015، أشار الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف إلى أن السنغال قد سعت كثيراً إلى الامتثال للالتزامات التي قطعتها على نفسها في عام 2008، لكي تتكون لديها رؤية أوضح لحجم المناطق التي لا تزال تستدعي إزالة الألغام ولمواقعها، بوسائل منها دراسات المسح التقني ووضع إجراءات إلغاء، غير أنه لم يتضح بعد نطاق التحدي المتبقي بكامله، إضافة إلى عدم وجود خطة عمل سنوية مفصلة للمسح والإزالة تفضي إلى الإنجاز وتستند إلى بيانات دقيقة ومتناسكة.
- 5- وفي 15 حزيران/يونيه 2020، تقدمت السنغال إلى رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (المشار إليها بعده باسم "اللجنة")، بطلب تمديد الموعد النهائي المحدد لها في 1 آذار/مارس 2021. وطلبت السنغال تمديدًا لخمس سنوات، أي حتى 1 آذار/مارس 2026. وفي 29 تموز/يوليه 2020، وجهت اللجنة رسالة إلى السنغال تطلب فيها توضيحات ومعلومات إضافية. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2020، قدمت السنغال إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 معلومات إضافية جواباً على أسئلة اللجنة.
- 6- وجاء في الطلب أن السنغال قد أبلغت، وقت تقديم الطلب السابق، عن وجود تحدٍ كان لا يزال قائماً في 64 منطقة، ومن جملتها 52 منطقة مؤكدة خطورتها، تبلغ مساحتها 478 328 متراً مربعاً، و12 منطقة يُشتبه في خطورتها ولا تُعرف مساحتها المقدرة. وجاء في الطلب السابق أيضاً أن هناك 111 منطقة يشتبه في احتوائها على ألغام لا يزال الوصول إليها غير متاح ولا يزال يتعين مسحها، وأن 25 منطقة من بين المناطق الستين المهجورة لا تزال مهجورة. وبالإضافة إلى ذلك، جاء في الطلب أن من المقرر إجراء دراسات مسح غير تقنية في 216 منطقة، بما في ذلك في 111 منطقة في إقليم زيغينشور، مشتبه في أنها ملغومة ولا يزال الوصول إليها متعذراً.
- 7- وجاء في الطلب أن السنغال قد أكملت خلال الفترة المشمولة بالطلب إجراء مسح غير تقني في 98 موقعاً من المواقع الـ 216 التي تم تحديدها، مما أسفر عن تحديد خمس مناطق مؤكدة خطورتها و93 منطقة رُفعت عنها السرية، مع بقاء 118 موقعاً يتعين زيارتها. ويشير الطلب كذلك إلى أنه تم الفروغ من المسح التقني وإزالة الألغام في 20 منطقة من مجموع المناطق الـ 52 المؤكدة خطورتها في ست مقاطعات في زيغينشور وغودومب. وجاء في الطلب أن هيئة المعونة الشعبية النرويجية قد عاجلت إحدى المناطق المؤكدة خطورتها في عام 2013، وأن 32 منطقة من المناطق المؤكدة خطورتها لا يزال يتعين معالجتها.
- 8- وجاء في الطلب أنه قد أُفرج عن مساحة تقدر بـ 176 278 متراً مربعاً خلال فترة التمديد. ورحبت اللجنة بتقديم السنغال معلومات عما أُحرز من تقدم ولاحظت أهمية استمرار السنغال في تقديم تقارير عما يُحرز من تقدم وفقاً للمنهجية المتبعة في الإفراج عن الأراضي (أي الإلغاء بواسطة المسح غير التقني، أو التقليل بواسطة المسح التقني، أو التطهير بواسطة الإزالة).
- 9- وجاء في الطلب أنه تم، خلال فترة التمديد السابقة، الإبلاغ عن وقوع ستة من ضحايا الألغام في المجموع. ولاحظت اللجنة أن السنغال قد قدمت في طلبها بيانات عن ضحايا الألغام. ونزولاً عند طلب اللجنة، صُنفت هذه البيانات حسب العمر ونوع الجنس والمكان. وجاء في الطلب أن ما أُحرز من تقدم قد مكّن من استئناف الأنشطة الزراعية والرعية والسياحية، مما أتاح الوصول إلى أكثر من 200 000 000 متر مربع من الأراضي، بما في ذلك إعادة فتح مصنع لمعالجة الفواكه وإعادة بناء 120 منزلاً في غوراف بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كجزء من "البرنامج الوطني للمنصات المتعددة الوظائف" (دار السلام، إمباك، غوراف، سندون). وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت

حركة السكان بمقدار 50 كيلومتراً إضافياً من الطرق. وأحاطت اللجنة علماً بأن من شأن ما أُحرزَ من تقدم في تنفيذ المادة 5 خلال فترة التمديد المطلوبة أن يسهم بشكل كبير في زيادة سلامة البشر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في السنغال.

10- وجاء في الطلب كذلك أن السنغال قد نفذت، منذ عام 2014، أربعة مشاريع للتوعية بمخاطر الألغام في يغبونا وزينيشور وأوسوبي وغودرومب. ولاحظت اللجنة أهمية أن تواصل السنغال تقديم برامج محددة السياق للتوعية بمخاطر الألغام والحد من خطرها لفائدة جميع السكان المتضررين والفئات المعرضة للخطر، وأن تواصل ضمان وضع هذه البرامج بناءً على تقييم للاحتياجات، وتصميمها بما يتلاءم مع الخطر الذي يواجهه السكان، ومراعاتها نوع الجنس والسن والإعاقة، ومراعاتها تنوع احتياجات وخبرات السكان في المجتمعات المحلية المتضررة.

11- وجاء في الطلب أن السنغال قد استكملت تحديث معاييرها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في عام 2013، مما أدى إلى اعتماد معيارين جديدين يتعلقان بإزالة الألغام وإلى تنقيح المعايير الوطنية المتعلقة بالاعتماد والمسح غير التقني والتفني. وأبرزت اللجنة أهمية أن تكفل السنغال تحديث معاييرها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وفقاً لأحدث المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتكييفها مع التحديات الجديدة، واتباع أفضل الممارسات لضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.

12- وكتبت اللجنة إلى السنغال مُستعلمة عن التدابير التي اتخذتها السنغال بغية إدماج الاعتبارات الجنسانية وتعميمها ومراعاة تنوع احتياجات وخبرات السكان في المجتمعات المحلية المتضررة في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وردت السنغال بالإشارة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الحياة الوطنية، وحتى في عمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ومنقذ الإجراءات المتعلقة بالألغام العامل في السنغال⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أفرقة الاتصال المجتمعية هي دائماً أفرقة مختلطة ضمناً لإجراء دراسات مسح شاملة.

13- وجاء في الطلب ما يلي، وهو ما كان، في رأي السنغال، بمثابة ظروف معرّلة: (أ) شهدت السنغال انخفاضاً في القدرة التشغيلية بسبب مغادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة المعونة الشعبية الترويجية في عام 2014، وشركة "ميكيم" في عام 2016 بسبب نقص التمويل والمشاكل الأمنية، (ب) صعوبة الوصول الآمن إلى المناطق المشتبه في خطورتها، حيث أصبحت فرق إزالة الألغام هدفاً لعمليات السطو والسلب، فاخْتُطف 12 من خبراء إزالة الألغام من شركة "ميكيم" في كايو، مقاطعة زينيشور، في عام 2013، و12 من مزيلي الألغام في بافاتا، مقاطعة غودومب، في عام 2019، فتوقفت أنشطة إزالة الألغام 10 أشهر؛ (ج) نقص التمويل.

14- وجاء في الطلب أن التحدي المتبقي يتمثل في 1 593 487 متراً مربعاً، بما فيها 37 منطقة مؤكدة خطورتها تبلغ مساحتها 491 086 متراً مربعاً، وتسع مناطق مشتبه في خطورتها لم تُعلم مساحتها، و118 من المواقع تقدر مساحتها بـ 1 278 679 متر مربع، (101 في يغبونا، و13 في زينيشور، و4 في أوسوبي). وكتبت اللجنة إلى السنغال طالبة تصنيف المعلومات المتعلقة بالتحدي المتبقي حسب "المناطق المشتبه في خطورتها" و"المناطق المؤكدة خطورتها" ومساحتها النسبية، وكذلك حسب نوع التلوث بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. واستجابت السنغال بتقديم قائمة بالمناطق المتبقية حسب المقاطعات، مصنفة وفق المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومع تحديد مساحتها عندما تكون معروفة، وأشارت إلى صعوبة تقييم نوع التلوث قبل التطهير، بيد أنه يُستدل من الأنشطة السابقة على انتشار الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة

(1) مركز العمل على إزالة الألغام في السنغال.

للدبابات أكثر من غيرها. ورحبت اللجنة بالمعلومات التي قدمتها السنغال ولاحظت أهمية استمرار السنغال في تقديم التقارير بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

15- وطلبت السنغال تمديداً لخمس سنوات (أي حتى 1 آذار/مارس 2026). واستفسرت اللجنة عما إذا كان بإمكان السنغال أن تنظر في طلب الوقت اللازم على مدى السنتين القادمتين فقط للفروع من إزالة الألغام من المناطق الـ 37 المؤكدة خطورتها وتحديد مدى التلوث المتبقي. فأجابت السنغال بالقول إن دراسات المسح غير التقني قد تستغرق من 4 إلى 6 أشهر، غير أن المفاوضات مع فصائل حركة القوات الديمقراطية في كازامانس قد تستغرق 10 أشهر أو أكثر، وسيبقى الحال على ما هو عليه عند نشر المشغّلين في المناطق المؤكدة خطورتها. ولاحظت السنغال أن هذه المناطق ستكون محور التركيز في السنوات الثلاث الأولى من التمديد، وأنه يمكن، إذا ما توفرت الموارد، إزالة الألغام وإجراء دراسات مسح غير تقني معاً في آن، مما قد يسرّع وتيرة العمل.

16- وجاء في الطلب أن السنغال تعترم، خلال فترة التمديد، (أ) إجراء مسح غير تقني في 118 موقعاً وفي تسعة مواقع مشتبه في خطورتها؛ (ب) معالجة 37 منطقة ملغومة. وجاء في الطلب أن اللجنة الوطنية قد حدّثت استراتيجيتها الوطنية في عام 2018 بمشاركة أعضاء في اللجنة الوطنية وجهات مانحة دولية وشركاء منفذين. وجاء في الطلب أن السنغال يعترم معالجة 40 موقعاً بواسطة إجراء مسح غير تقني في عام 2020، و78 موقعاً و9 مناطق مؤكدة خطورتها بالإضافة إلى 12 منطقة مؤكدة خطورتها تبلغ مساحتها 113 976,21 متر مربع في عام 2021، و16 منطقة مؤكدة خطورتها تبلغ مساحتها 299 871,45 متر مربع في عام 2022، و9 مناطق مؤكدة خطورتها تبلغ مساحتها 77 240,02 متر مربع في عام 2023، و9 مناطق مشتبه في خطورتها في عام 2024. ولاحظت اللجنة أهمية أن تواصل السنغال تحديث خطة عملها بناء على أدلة جديدة، وأن تقدم تقريراً عن المعالم المعدلة سنوياً وعن كيفية ترتيب الأولويات.

17- وجاء في الطلب أن تكلفة جميع ما سيُنقذ من أنشطة خلال فترة التمديد ستبلغ 12 186 185 دولاراً بدولارات الولايات المتحدة. ويشير الطلب إلى أن حكومة السنغال ستمول 3 333 333 دولاراً بدولارات الولايات المتحدة من مجموع المبلغ، وستحتاج إلى تعبئة 8 852 852 دولاراً من الجهات المانحة. وتنوه اللجنة بجهود السنغال في سبيل ضمان التزام مالي وطني بالتنفيذ. وترحب اللجنة بالتزام السنغال، وهي تلاحظ أهمية وضع السنغال خططاً لتعبئة الموارد واستخدام جميع الآليات في إطار الاتفاقية لنشر المعلومات عن التحديات والمتطلبات من المساعدة، بما في ذلك الاستفادة من أتباع النهج الفردي. وكتبت اللجنة إلى السنغال مستعلمة عن الموارد الوطنية المتاحة حالياً وعن الجهود التي تبذلها السنغال لأجل تأمين موارد وطنية إضافية. وأجابت السنغال بالقول إن الموارد المتاحة حالياً تُستخدم لدفع المرتبات، وأن طلبات قد أُرسلت بواسطة وزارة الخارجية إلى عدد من الشركاء، ولم تصل ردودهم عليها بعد.

18- وجاء في الطلب أن عدة ظروف قد تؤثر إيجاباً أو سلباً على المعالم المحددة في الخطة، من جملتها (أ) دعم شريكين دوليين بغية توفير القدرات اللازمة للقيام بأنشطة إزالة الألغام المخطط لها؛ (ب) الظروف الأمنية الهشة، التي تتطلب تعاون حركة القوات الديمقراطية في كازامانس من أجل الوصول إلى المناطق المستهدفة، مما يقتضي مفاوضات طويلة واتفاقات غير مستقرة؛ (ج) التغلب على انخفاض الموارد المالية منذ عام 2014.

19- وكتبت اللجنة إلى السنغال مستعلمة عن الجهود المبذولة لضمان الحصول على دعم من الشركاء. وأجابت السنغال بالقول إن السنغال أجرت اتصالات مع الفريق الاستشاري المعني بالألغام بالإضافة إلى منظمة الإنسائية والإدماج، وأنها في انتظار رد رسمي من هاتين المنظمتين قبل الشروع في إجراء اتصالات مع شركاء آخرين. وأضافت السنغال أنه كان من المقرر عقد اجتماعات لتعبئة الموارد في آذار/مارس 2020 ولكنها ألغيت بسبب الكوفيد-19.

20- ولاحظت اللجنة أهمية أن تقدم السنغال معلومات إضافية عن الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المسلحة لأجل تأمين الوصول إلى المناطق المملوغة، فضلاً عن تحديد معالم واضحة فيما يتعلق بالمناقشات المقبلة في سياق اعتماد استراتيجية للتعاطي بشأن مواصلة العمليات في كازامانس. وكتبت اللجنة إلى السنغال طالبةً من السنغال تحديد أي من المناطق المملوغة يقع في مناطق آمنة ويمكن الاستمرار في مسحه وتطهيره. وردت السنغال بالقول إن جميع المناطق متأثرة بانعدام الأمن، وأن الوصول إلى المناطق المستهدفة يتم بعد مفاوضات طويلة مع حركة القوات الديمقراطية في كازامانس. وفي هذا السياق، يستحيل حالياً تحديد المناطق التي يمكن نشر أفرقة المسح وإزالة الألغام فيها دون موافقة فصائل حركة القوات الديمقراطية في كازامانس، مما يجعل من الصعب بيان المعالم المقبلة لأجل تأمين الوصول إلى المناطق المملوغة. ومع ذلك، قالت السنغال إنه تسيّ، بعد عشرة أشهر من المفاوضات، استئناف دراسات المسح غير التقني في بيغناونا في شباط/فبراير 2020 ولكنها توقفت بسبب الكوفيد-19.

21- واستفسرت اللجنة أيضاً عن حالة أنشطة المسح وإزالة الألغام في محيط القواعد العسكرية. فأجابت السنغال بالقول في هذا الصدد إن قرية دجيراك على الحدود مع غينيا - بيساو وحدها تملك مناطق مملوغة في منطقة عازلة بين القوات المسلحة السنغالية ومقر إحدى فصائل حركة القوات الديمقراطية في كازامانس. ولم يتبين بعد من زرع الألغام في تلك المناطق، غير أن الألغام سُئزل منها مثلما أُزيلت الألغام من قرية إمباك.

22- ولاحظت اللجنة أن الطلب يتضمن معلومات أخرى ذات صلة قد تفيد الدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، ومن جملتها مزيد من التفاصيل عن الهياكل الوطنية لإزالة الألغام، ومعلومات عن المخاطر الأمنية، إلى جانب مرفقات تتضمن تفاصيل عن التحدي المتبقي، والتوعية بمخاطر الألغام، وجهود مساعدة الضحايا.

23- وإذ أشارت اللجنة إلى أن تنفيذ خطة السنغال الوطنية لإزالة الألغام قد يتأثر بالظروف الأمنية الهشة وبالحاجة إلى تعاون حركة القوات الديمقراطية في كازامانس لأجل الوصول إلى المناطق المستهدفة، ضمن أمور أخرى، وإلى أن الظروف قد تتغير بعد مرور السنوات الأولى من التنفيذ، لاحظت أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم السنغال إلى اللجنة خطة عمل مفصلة مستكملة للفترة المتبقية التي يغطيها التمديد بحلول 30 نيسان/أبريل 2023. ولاحظت اللجنة أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة مستكملة بجميع المناطق التي من المعروف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو التي يُشتبه في أنها كذلك، باستخدام مصطلحات متسقة مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن تتضمن، إضافةً إلى ذلك، توقعات سنوية عن المناطق والمساحات التي ستعالج في كل سنة خلال الفترة المتبقية المشمولة بالطلب، وتحدد أي منظمة ستضطلع بتلك المعالجة، مع إدراج الميزانية المفصلة المنقحة التي تقابل كلا منها.

24- وكتبت اللجنة إلى السنغال مستعلمة عن تدابير بناء قدرة وطنية مستدامة لمعالجة المناطق المملوغة التي لم تكن معروفة من قبل، بما فيها المناطق المملوغة حديثاً التي اكتُشفت بعد الاستكمال. وأجاب السنغال بالقول إن الوكالة الوطنية لإعادة إعمار كازامانس ستتقّل بتنسيق استراتيجية خروج. وستكون هناك حاجة إلى توفّر قدرة على الاستجابة السريعة لمعالجة الألغام المعزولة أو المتفجرات من مخلفات الحرب. وستكون وحدات الهندسة العسكرية في كازامانس مسؤولة عن التلوث المتبقي. وتتولى وزارات الداخلية والقوات المسلحة والجمارك والمياه والغابات مسؤولية تنفيذ القانون المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد في الأراضي الوطنية وعلى الحدود. وستواصل وزارات الصحة والعمل الاجتماعي والأسرة والتعليم تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمساعدة الضحايا.

25- ولاحظت اللجنة أيضاً أن الخطة التي قدمتها السنغال قابلة للتطبيق والرصد، وتبين بوضوح العوامل التي يمكن أن تؤثر في وتيرة التنفيذ. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الخطة تعتمد على مخصصات من الميزانيات الحكومية ويتوقف تنفيذها على استقرار التمويل الدولي. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أن من مصلحة الاتفاقية أن تقدم السنغال تقاريرها سنوياً إلى الدول الأطراف بشأن:

(أ) ما يُحرز من تقدم في تنفيذ خطة عمل السنغال، بما في ذلك المسح السنوي وخطة التطهير خلال فترة التمديد، مصنفة على نحو يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وطبقاً لمنهجية الإفراج عن الأراضي المستخدمة أي الإلغاء بواسطة المسح غير التقني، أو التقليل بواسطة المسح التقني، أو التطهير بواسطة الإزالة؛

(ب) أثر التقدم السنوي على الأهداف السنوية مثلما ورد في خطة عمل السنغال، بما في ذلك تحديثات خطة العمل الوطنية السنغالية، استناداً إلى الأدلة الجديدة والتقارير عن المعالم المعدلة، بما في ذلك عن عدد المجالات التي يتعين معالجتها سنوياً وحجم المجال الذي يتعين معالجته، وكيفية ترتيب الأولويات؛

(ج) التقدم المحرز في المسائل الأمنية المتعلقة بالوصول والآثار الإيجابية أو السلبية المحتملة فيما يتعلق بإعادة مسح المناطق الملوثة وتطهيرها؛

(د) المعلومات عن كيفية مراعاة جهود التنفيذ مختلف الاحتياجات والرؤى المختلفة التي لدى النساء والفتيات والفتيان والرجال والاحتياجات والخبرات المختلفة للسكان في المجتمعات المحلية المتأثرة؛

(هـ) معلومات مستكملة عن الخطط المفصلة والمبينة تكاليفها والمتعددة السنوات للتوعية بمخاطر الألغام في سياقات محددة والحد من عدد المجتمعات المحلية المتضررة؛

(و) معلومات مستكملة عن جهود تعبئة الموارد، بما فيها الجهود المبذولة في الاتصال بالمانحين والمنظمات، الذين لديهم إمكانية تمويل عمليات إزالة الألغام والمساعدة في إنجازها، وعمّا تسفر عنه تلك الجهود من نتائج، بما فيها جدول زمني متوقع لتوظيف قدرات جديدة أو إضافية ولتدريبها وإدارتها؛

(ز) معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها السنغال في سبيل تعزيز التنسيق الوطني، بسبل منها ضمان إجراء حوار منتظم مع ذوي المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن ما يُحرز من تقدم وما يلاقى من تحديات وما يقدم من دعم لأجل تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاقية (مثلاً إنشاء منبر وطني مناسب لإقامة حوار منتظم بين ذوي المصلحة جميعهم) وعن نتائج هذه الجهود؛

(ح) ما أُحرز من تقدم في الجهود المبذولة لبناء قدرات وطنية مستدامة لأجل معالجة المناطق الملوثة غير المعروفة سابقاً، بما فيها المناطق الملوثة حديثاً المكتشفة بعد الإكمال.

26- وأشارت اللجنة إلى أن من المهم أن تقدم السنغال تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، ومن المهم بالإضافة إلى ذلك إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتنفيذها المادة 5 خلال الفترة المشمولة بالطلب والالتزامات الأخرى المعلنة في الطلب، وذلك أثناء الاجتماعات المعقودة بين الدورات، واجتماعات الدول الأطراف، ومؤتمرات الاستعراض، وكذلك بواسطة تقاريرها المقدمة بموجب المادة 7 بالاستناد إلى دليل إعداد التقارير.